الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم ثلاثاء

2026\01\06

العدد 273

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد tomahamid69@yahoo.com WP-IRAQ.COM

البلطجة والإرهاب الدولي الأمريكي

بيان مشترك للحزبين الشيوعيين العماليّين في العراق وكردستان حول أحداث فنزويلا

في فجر اليوم ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦، وبعد أشهر من التهديدات والحصار العسكري، أقدمت الدولة الإمبريالية الأمريكية، بقيادة رئيسها البلطجي وزعيم عصابتها المافيوية دونالد ترامب، وبذريعة «الإرهاب» و»تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة»، على تنفيذ عمل مافيوي سافر، تمثل بقصف جوي أمريكي استهدف مدينة كاراكاس عاصمة فنزويلا، وفي الوقت نفسه، وفي جريمة غير إنسانية ومافيوية، جرى اختطاف رئيس البلاد نيكولاس مادورو وزوجته، ونقلهما قسرًا إلى الولايات المتحدة.

وبعد تنفيذ عملية الاختطاف هذه، تحدث ترامب بكل وقاحة وتباهٍ عن هذه الجريمة القذرة، وقدمها كنموذج على «القدرة الفريدة» للولايات المتحدة في البلطجة واختطاف البشر. كما أعلن أن مادورو سيُقدَّم إلى المحاكم الأمريكية بتهمة «دعم الإرهاب» و»الاتجار بالمخدرات»، إلى أن يتم «تشكيل حكومة قادرة على إعادة الوضع السياسي إلى طبيعته»، أي أن الولايات المتحدة ستتولى إدارة فنزويلا بنفسها!

إن هذا السلوك المتغطرس والوقح من ترامب والإدارة الأمريكية تجاه دولة أخرى لا يمثل فقط ضربة قاضية لما تبقى من القوانين والأعراف الدولية، بل يفضح أيضًا كذبة «سيادة الدول الديمقراطية». ويأتي ذلك في وقت وصل فيه مادورو وحكومته إلى السلطة عبر انتخابات ووفق أسس الديمقراطية البرجوازية، وبمرأى ومسمع من المؤسسات التي تدّعي زورًا أنها «حامية الديمقراطية والأمن العالمي».

في الحقيقة، فإن ما جرى التخطيط له ضد فنزويلا يشكّل بداية مرحلة مرعبة جديدة؛ مرحلة يصبح فيها الإرهاب الدولي الأمريكي، ونهج العصاباتية واختطاف البشر، إلى جانب الغزو العسكري وفرض الحروب والاحتلال، سياسة رسمية للدول الإمبريالية عمومًا، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، بهدف إعادة تقسيم مناطق النفوذ والسيطرة على العالم والأسواق والموارد الاقتصادية، بما يخدم إعادة إنتاج النظام الرأسمالي بالشكل الذي تريده الطبقة البرجوازية والدول التابعة لها.

إن اختطاف رئيس دولة من قبل الولايات المتحدة لا مبرر له على الإطلاق. فالولايات المتحدة هي أول دولة في العالم أسست جهازًا إجراميًا باسم (CIA) لإدارة عمليات الإرهاب والاختطاف والانقلابات ضد الدول التي تعاديها في مختلف أنحاء العالم. وهي أول دولة دعمت الديكتاتوريات والعصابات القاتلة للبشر، وآخر الأمثلة على ذلك طالبان في أفغانستان، وأحمد الشرع في سوريا. ولم يؤدِّ هذا فقط إلى فرض قوى وعصابات إرهابية قاتلة على مصائر المجتمعات، بل دفع بالعالم بأسره نحو نفق مظلم.

لا يحق لترامب والولايات المتحدة أن ينصّبوا أنفسهم أوصياء على جماهير فنزويلا، في حين أن تاريخهم مليء بالجرائم والمجازر بحق الإنسانية. كما أن سياسة «تغيير الأنظمة» التي تنتهجها الولايات المتحدة باسم نشر الديمقراطية ومناهضة الديكتاتوريات ليست سوى أكذوبة دعائية، وقد جرّبتها جماهير العراق وأفغانستان وسوريا وغيرها، بثمن تدمير المجتمعات وقتل مئات الآلاف من البشر.

وقد أعلن ترامب صراحة رغبته في السيطرة على نفط فنزويلا، وإعلانه أن الولايات المتحدة ستدير فنزويلا مباشرة يشكّل دليلًا فاضحًا على الطابع الاحتلالي والنهبوي لهذه البلطجة. فالإمبريالية الأمريكية، بقيادة ترامب، تسعى في نصف الكرة الغربي — الذي تعتبره «حديقتها الخلفية» وساحة الإنتاج لشركاتها العملاقة — إلى إضعاف نفوذ روسيا والصين باعتبارهما منافسين إمبرياليين. ويأتي احتلال فنزويلا خطوة في هذا الاتجاه، وليس من المستبعد أن تواجه دول أخرى في أمريكا اللاتينية، إذا لم تخضع للإرادة الأمريكية، المصير نفسه من العدوان والتغطرس.

إن البلطجة الأمريكية ضد جماهير فنزويلا هي مؤشر واضح على أن العالم، في ظل هيمنة هذه الكتل الإمبريالية، وبخاصة الولايات المتحدة ورئيسها المتغطرس، يتجه نحو مستقبل مظلم، ما لم تتدخل الطبقة العاملة العالمية بقوة لوقف هذا الإرهاب الدولي والمافيا الرسمية التي تمثلها الولايات المتحدة.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
٣ / ١ / ٢٠٢٦

اتساع الإضرابات والاحتجاجات ضد الفقر

إنّ الاحتجاج على الفقر وغلاء المعيشة الشامل آخذٌ في الاتساع. فمنذ يوم الأحد توسّع نطاق الاحتجاجات، وشارك أصحاب الأسواق أيضاً، إذ إندلعت الإضرابات أولاً في مناطق مختلفة من طهران، ثم يومَي أمس واليوم في مدن قشم، مشهد، كرمانشاه، أصفهان، كرج وهمدان، ونُظّمت تجمعات مختلفة احتجاجاً على ارتفاع سعر الدولار والغلاء اليومي. كما امتدّ نطاق الاحتجاجات إلى الجامعات، حيث بدأت التجمعات الطلابية من جامعة طهران، ثم انتقلت إلى جامعات العلّامة الطباطبائي، شريف، بهشتي، جامعة أصفهان الصناعية، ويزد. وقد احتجّ الطلاب، إضافة إلى اعتراضهم على الفقر، بشعارات من قبيل: «لا تكنة ولا للمؤسسات الامنية، تحية للجامعة»، «امرأة، حياة، حرية»، «الطالب يموت ولا يقبل الذل»، «فقر وفساد وظلم، الموت لهذا الاستبداد»، «طفيليات الدولة، إهانة لكرامة الأمة» وغيرها... ضد الاستبداد الحاكم.

تحاول الجمهورية الإسلامية، عبر إرسال قواتها إلى مراكز مختلفة في طهران وسائر المدن، السيطرة على هذه الاحتجاجات ومنع تحوّلها إلى حركة شاملة، ولا سيما منع ارتباطها بالإضرابات الجارية في المراكز العمالية. وفي كثير من المدن، ومنها طهران، جرى نشر قوات التدخل الخاص ومكافحة الشغب، واستخدام الغاز المسيل للدموع والتهديد والهجوم على التجمعات في محاولة لإخماد الاحتجاجات.

وبالتزامن مع إضراب أصحاب الأسواق وامتداده إلى مدن أخرى وبداية الاحتجاجات في الجامعات، دخل متحدثو الحكومة والمسؤولون الحكوميون على الخط، وحاولوا عبر الوعود المعتادة السيطرة على الأوضاع. فإلى جانب القمع، عقدت الجمهورية الإسلامية اجتماعاً طارئاً مع ممثلي اصحاب الأسواق، وقدّمت وعوداً بمنح امتيازات ضريبية لهم، ووعدت بالتوزيع الواسع للدعم، وأعلنت إقالة رئيس البنك الوطني ، كما صدر إعلان عن «سماع صوت الاحتجاجات الحادّة» من قبل المتحدث باسم الحكومة ورئيس السلطة القضائية، في محاولة لامتصاص غضب المحتجين.

إنّ الاحتجاج على الفقر وغلاء المعيشة، ولا سيما خلال الأشهر القليلة الماضية، كان جارياً في عموم إيران، في المراكز الصناعية المهمّة، من عمّال النفط والغاز والبتروكيميائيات إلى المناجم. وإلى جانب الإضرابات العمالية، تستمرّ يومياً احتجاجات المتقاعدين والممرّضين والمعلّمين والفئات المحرومة. إنّ انضمام السوق إلى الاحتجاجات والإضرابات يعبّر عن الوضع الاقتصادي المتدهور وعمق الكارثة التي تخنق منذ مدة طويلة الطبقة العاملة والفئات المحرومة، وقد شكّل صراعاً شاملاً بين القاعدة الاجتماعية والسلطة وكلّ البرجوازية الإيرانية، صراعاً تحتلّ فيه الطبقة العاملة موقع المحور والمركز. لقد بلغ مدى الفقر والبؤس حداً يجعل قسماً كبيراً من العمّال، حتى في أهمّ المراكز الصناعية، يعيشون تحت خط الفقر. وبحسب آخر تقارير صندوق النقد الدولي ومؤسسات مختلفة، فإنّ ٨٠٪ من سكان إيران يقعون حالياً تحت خط الفقر العالمي. ووفق إحصاءات متعدّدة، فإنّ العامل المشتغل في المدن الكبرى، من أجل تأمين الاحتياجات الأساسية لأسرة من ثلاثة أفراد، ينبغي أن يتضاعف أجره الشهري أربع مرات على الأقل، في حين أنّ الغلاء والارتفاع الجنوني اليومي في التكاليف يؤدّيان إلى تراجع القدرة الشرائية للطبقة العاملة والفئات المحرومة يوماً بعد يوم.

وبصرف النظر عن الفقر المطلق الذي تفرضه البرجوازية الإيرانية وحكومتها عبر الاعتداء اليومي على حياة الطبقة العاملة والفئات المحرومة، فإنّ الصراعات العالمية والإقليمية، والتهديدات اليومية من قبل الحكومة الفاشية في إسرائيل والولايات المتحدة بذرائع واهية تتعلّق بـ«أمن» إسرائيل وتحت راية «خطر إيران النووية»، والعقوبات الاقتصادية... كلها تضغط ضغطاً مضاعفاً على جماهير إيران، ولا سيما الطبقة العاملة، وتتحوّل إلى ذريعة تستخدمها الجمهورية الإسلامية لإسكات

التتمة الصفحة الثالثة

الحزبان الشيوعيان العماليّان يعلنان تضامنهما ودعمهما للاحتجاجات العمالية والجماهيرية في إيران

الصفحة الثانية

الحزبان الشيوعيان العماليّان يعلنان تضامنهما ودعمهما للاحتجاجات العمالية والجماهيرية في إيران

دخلت الاحتجاجات الجماهيرية في إيران يومها السادس، تعبيرًا عن السخط والاستياء الواسعين إزاء اتساع دائرة الفقر والعوز، وانعدام الأمن الغذائي والمعيشي، وارتفاع أسعار السلع، وتصاعد معدلات التضخم، والانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية إلى مستويات غير مسبوقة. وبات الحرمان، بمعناه الشامل، ظاهرة اجتماعية عامة في المجتمع الإيراني. وتكتسب هذه الاحتجاجات، من حيث اتساعها وانضمام مختلف القطاعات الاجتماعية إليها — من أصحاب المحال التجارية وطلبة الجامعات والنقابات المهنية — إلى جانب الطبقة العاملة التي سبقتها بسلسلة من الإضرابات في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والسكر، طابعًا جديدًا يميز المشهد السياسي والاجتماعي في إيران.

وبدلًا من استجابة السلطة للمطالب العادلة للجماهير المحتجة من أجل تحسين أوضاعها المعيشية، وتحقيق الحريات، وإنهاء سياسات القمع والاستبداد، لجأت إلى إرسال قواتها الأمنية إلى عشرات المدن التي اجتاحتها الاحتجاجات، في محاولة لاحتوائها عبر القتل والاعتقالات وسياسات القمع التي دأبت عليها الجمهورية الإسلامية لإسكات الأصوات المعارضة لسياساتها الاقتصادية.

وتأتي هذه الاحتجاجات في ظل تحولات سياسية عميقة تشهدها المنطقة، وتراجع واضح في النفوذ الإيراني، الذي توسّع خلال السنوات الماضية عبر الميليشيات وحلفائها، وبالاعتماد على الأموال المنهوبة من الطبقة العاملة ورفاه جماهير إيران. وفي السياق نفسه، تحاول الإمبريالية الأمريكية — المعروفة ببلطجتها ودعمها الثابت لأنظمة فاشية، وفي مقدمتها دولة إسرائيل — أن تسوّق نفسها بوصفها مدافعة عن حقوق الإنسان ومناصرة لمطالب جماهير إيران، من خلال التلويح بتدخلها السافر، كما حدث مؤخرًا في فنزويلا.

إن الحزبين الشيوعيين العماليّين في العراق وكردستان، إذ يعلنان تضامنهما الكامل ودعمهما للمطالب العادلة للطبقة العاملة الإيرانية والجماهير التوّاقة إلى الحرية والحياة الكريمة، يحذّران في الوقت ذاته من التعويل على السياسات الأمريكية أو السماح بتدخلها، لما لذلك من دور في منح النظام الإيراني الذرائع والحجج لتصعيد قمعه للاحتجاجات.

إن لجماهير العراق تجربة مريرة مع السياسات الأمريكية، التي حوّلت البلاد إلى ساحة للإرهاب، وإلى إقطاعية لحفنة من اللصوص الذين جاؤوا على ظهر الغزو والاحتلال الأمريكي، وما زالوا جاثمين على صدور الجماهير منذ ما يقارب عقدين من الزمن.

إن أي تغيير حقيقي، وأي تحسّن ملموس، وأي انتصار للاحتجاجات في إيران، مرهون بالحفاظ على استقلاليتها، وفصل صفوفها عن السياسات الإمبريالية الأمريكية، وصون وحدتها الطبقية والجماهيرية.

عاشت الطبقة العاملة في إيران

عاشت المطالب العادلة لجماهير إيران من أجل الحرية والمساواة

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني

٤-١-٢٠٢٦

«انهم يطلقون الرصاص بدون رحمة»! حول الاحتجاجات الجماهيرية في ايران

لم يتمكن اعدام ١٩٠٠ شخص في ايران في عام ٢٠٢٥ فقط، ولا الاعتقالات والترهيب من قبل الجمهورية الاسلامية، ولا التضحية ببعض شخوص النظام ككبش فداء كما جرى مع محافظ البنك المركزي الذي اجبر على الاستقالة، ولا منح عطل رسمية لاعادة الناس الى بيوتهم ولا ادعاءات النظام بان التظاهرات والاحتجاجات هي مُحَرِّكة من اطراف خارجية من اسكات مطالب الملايين في الاحتجاجات التي بدأت منذ ٢٨ من شهر كانون الاول في ايران التي تريد انهاء غلاء المعيشة، أرتفاع الأسعار والتضخم، وضعف القدرة الشرائية.

بدأت الاحتجاجات من الطبقة الوسطى من التجار و اصحاب محلات في تجمعات وإضرابات هذه المرة في أسواق العاصمة طهران الذين اغلقوا أبواب محلاتهم احتجاجاً على انهيار العملة وغلاء المعيشة. الا انه سرعان ما انضم اليها الطلاب والجماهير الواسعة. هذه هي ليست موجة احتجاجات اولى في ايران ضد النظام وسياساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فمنذ ولادة هذا النظام تولدت ضده موجات من الاحتجاج بدءا من رفض سلطة نظام دولة الفقيه الى الحقوق بالحصول على الماء والخدمات وفرص العمل ورفض الفساد والافقار التي وسمت الاحتجاجات الراهنة بوسمها.

رغم اعتراف رئيس الجمهورية بمطالب المحتجين ومطالبة الحكومة بتقديم حلول(اي كان محتوى هذه الحلول)، الا ان النظام استخدم الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع واسقط قتلى وجرحى، مما دفع بعض المتظاهرين للقول (انهم يطلقون الرصاص بدون رحمة). اضافة الى اعتقال المئات من المحتجين بتهمة «خرق الامن وانتهاك النظام»، وبدلا من الاعتراف بعجز الدولة التام عن الاستجابة لحاجات الناس، تتهم المتظاهرين « بالعمالة للاجنبي» « من اتباع النظام الملكي الشاهنشاهي» « من «المرتبطين باوربا». اي بكلمة اخرى» ابناء وبنات السفارات»!!!

الا ان الازمة الاقتصادية- السياسية في ايران لا يعود مردها الى الحصار الاقتصادي-وان كان له اثار مؤذية على حياة السكان- ولا لان الاقتصاد الايراني اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل النفط، علما انها تمتلك قاعدة صناعية كبيرة نسبيًا و متقدمة إقليميًا، بل الى وجود انقسام طبقي حاد بين طبقة رأسمالية اوليغارشية تحكمها فئة مرتبطة المصالح مع بعضها البعض مكونة من الحرس الثوري، مؤسسات دينية شبه حكومية، شركات تابعة لتلك المؤسستين، تستولي على مداخيل النفط، وتستأثر بالعقود وتتمتع بامتيازات خاصة، وتوزع الامتيازات فيما بينها.

لم تحتل حاجات الناس اية مكانة في اجندة الطبقة الحاكمة، فكل تحسين في حياة الجماهير وتقديم للخدمات او تغيير هذه السياسات يعني الاضرار بشكل مباشر بمصالح تلك الطبقة الحاكمة وسيقلل من امتيازاتها وسيعرضها للمسائلة حول كيف يدار اقتصاد البلاد. والسياسات الحمائية الاجتماعية تتطلب، وفقا للمنظمات الدولية، تخصيص مبالغ للفقراء من ميزانية الدولة ليستطيعوا تدبر معيشتهم، لكن اي كانت تلك المساعدات فهي لاتغطي حتى حاجات الناس الى الغذاء، وغالبا ما يأكلها التضخم المستمر وارتفاع الاسعار، اضافة الى ان هنالك الملايين ممن يعملون في القطاع غير الرسمي بدون اي غطاء حمائي، ولا تأمين صحي، والبطالة بدون اية شبكة حماية حقيقية. اي تُرِكَ المواطن تحت رحمة وقبضة الطبقة الحاكمة التي تنفرد بالثروات لنفسها ولاتباعها. وحيث ان محور ومركز اهتمام هذه السلطة هي ادامة مواقعهم وامتيازاتهم باي ثمن، فان الاستجابة لحاجات الناس الحقة ومطالبهم العادلة غير موجودة.

الا ان القمع لن يجدي ولن ينقذ النظام فقد تحولت الاحتجاجات والمطالب الاقتصادية الى مطالب سياسية حيث يرفع المتظاهرون هذه الايام في العديد من مدن ايران شعاراتهم باسقاط الديكتاتورية. فحاجات الناس من توفر سبل العيش وخدمات وامان وحريات سياسية للتعبير ستتواصل ولن تنتهي، فنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تصل الى ٤٥٪ والذين يعيشون على حافة خط الفقر يصلون الى نصف المجتمع وفقا احصائيات منظمات عالمية(صندوق النقد الدولي).

ان الازمة المتصاعدة حاليا هي ليست سوء ادارة من قبل النظام الحاكم، بل هي تشكل جوهر و سمة هذا النظام الذي تحكمه فئة حاكمة تتقاسم الثروات فيما بينها على حساب حياة الملايين من شعب ايران. انه الصراع الطبقي في ايران الذي لم يوفر لا العمال ولا الكادحين والطلبة بل حتى افراد الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة التي تتضرر من سياسات هذا النظام الاقتصادية. سيكون تصعيد هذا الصراع وايصاله الى منعطف يغير الاوضاع لتعمل وتصب بمصلحة الاغلبية العظمى من شعب ايران منوط بالقوى الاشتراكية وبقدرتها على تنظيم قواها وتوفير بدائل تنظيمية وسياسية للدفع بهذا الصراع وبتلك الاحتجاجات لتصل الى مبتغاها الاخير: ايجاد نظام اقتصادي سياسي يقوم على اساس التوزيع العادل للثروات.

إقليم البصرة والسياسات الكامنة خلفه

سمير عادل

تتحجج الأحزاب السياسية البرجوازية وممثلوها بالمشاريع السياسية التي تستهدف تفخيخ مستقبل الطبقة العاملة في العراق، والجماهير عمومًا، بادعاء أنها تستند إلى الدستور، وأنها تمثل "حقًا دستوريًا"، إلى جانب سلسلة من المزاعم المشابهة.

بيد أن من الضروري التوقف عند نقطتين جوهريتين: أولًا: إن الدستور العراقي، عند صياغته وإقراره، لم يكن نتاجًا لإرادة شعبية حرة، بل جاء انعكاسًا لتوازنات قوى فرضتها حراب الاحتلال وغزو العراق. وقد جرى التصويت عليه في غفلة من الزمن، بينما كانت الدماء تملأ الشوارع، والبلاد تعيش إحدى أكثر لحظاتها اضطرابًا وفوضى. وفي هذا السياق يُنسب إلى أحد الاقتصاديين قوله: "اشترِ الأرض حين لا تزال الدماء على الأرض"، وإذا ما أسقطنا هذا المنطق من حقل الاقتصاد إلى حقل السياسة، نجد أن الأحزاب الإسلامية والقومية التي جاءت على ظهر الاحتلال، ونُصِّبت على رقاب الجماهير، قد استثمرت هذا الدستور المأزوم— بما يحمله من مواد متناقضة وتفسيرات متعددة — لتمرير مشاريعها السياسية بين حين وآخر، وفقًا لاتجاه الرياح التي تعصف بالمعادلة السياسية. ثانيًا: لا بد من التأكيد على أن الادعاء بالحق الدستوري، أو الاستناد إلى الدستور، لا يُعدّ بحد ذاته مبررًا لحقانية أي طرف، ولا يضفي الشرعية الأخلاقية أو السياسية على مشاريعه أو مواقفه.

في مرحلة احتلال العراق، وتحديدًا عام ٢٠٠٧، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم النموذج الفيدرالي كصيغة لتقسيم العراق إلى أربع فدراليات، عبر مشروع عُرف إعلاميًا باسم "مشروع بايدن". وقد صوّت الكونغرس الأمريكي عليه آنذاك، لكنه كان قرارًا غير ملزم، ولا يحمل صفة التنفيذ الفعلي. جاء هذا المشروع في أعقاب فشل الولايات المتحدة في فرض الاستقرار السياسي والأمني في العراق، وعجزها عن ضبط المشهد الداخلي الذي تدهور بشكل متسارع بعد الغزو. وكانت الخطة المقترحة تقوم على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية العراقية وفق تقسيمات طائفية وقومية، بحيث تتوزع البلاد إلى: إقليم شيعي في الجنوب، وإقليم سني في الغرب، وإقليم كردي في كردستان، إضافة إلى إقليم رابع يتمثل في بغداد ومحيطها.

اليوم وبعد اكثر من عقدين، المشروع الفيدرالي في العراق، أو مشاريع إقامة وتأسيس الأقاليم، أثبت فشله بامتياز. وقد اعترف حتى مهندسو هذا المشروع وصانعوه، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية. ففي مقابلة مع إحدى الفضائيات العربية قبل نحو شهر أو أقل، قال مبعوثها إلى سوريا ولبنان، توم براك، إن النموذج الفيدرالي يعتبر نموذجًا فاشلًا في الشرق الأوسط، ردًا على سؤال حول مطالب "قسد" أو الدروز بتأسيس حكم فيدرالي في سوريا.

والسبب الواضح في فشل هذا النموذج هو أنه — كنموذج برجوازي لإدارة السلطة — بات يشكل عبئًا على الطبقة البرجوازية بامتدادها الإقليمي والعالمي. لقد أصبح عائقًا أمام نمو الاستثمار الرأسمالي وجذب الاستثمارات الكبرى، إذ تحول إلى عامل يكرس عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وهذا ما يهدد دخول رأس المال ويحدّ من تحركه بحرية والعمل وفق قوانينه في سبيل تراكمه وزيادة أرباحه.

قد يجادل البعض بأن هناك نماذج فيدرالية عديدة في العالم أثبتت نجاحها. وهذا صحيح، لكن تلك التجارب لا تشترك مع المشاريع الفيدرالية في الشرق الأوسط إلا في العنوان فحسب. ففي تلك البلدان، استطاعت الطبقة البرجوازية خلق حدٍّ مقبول من الاستقرار السياسي، وتم تطبيق النظام الفيدرالي على أساس التقسيم الإداري، لا على أساس التقسيم العرقي أو القومي أو الديني أو الطائفي أو المناطقي.

أما النموذج الفيدرالي القائم أمامنا اليوم في العراق، والمتمثل في إقليم كردستان، فقد جاء هو الآخر نتيجة توازنات القوى التي فُرضت مع بداية الاحتلال الأمريكي، ولم يُقدّم نسخة صالحة يمكن الاحتذاء بها. فالإقليم نفسه منقسم إلى مركزين متنازعين للسلطة: أربيل والسليمانية، وقد أجريت انتخابات برلمانية قبل أكثر من عام، دون أن تتمخض عنها حكومة جديدة بسبب الصراعات السياسية الداخلية.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد إلى صراع الثروات المزمن بين بغداد وأربيل، الذي لم يهدأ يومًا. وفي قلب هذا الصراع، يقف العمال والموظفون في كردستان كأول المتضررين، إذ يدفعون ثمن التنافس السياسي والاقتصادي من قوتهم ومعيشتهم. فقد خسروا خلال سنوات الأزمة بين ٢٠١٤ و٢٠٢١ اكثر من ٥٢ من الرواتب المتراكمة تحت يافطة "الادخار الاجباري"، فضلًا عن فقدانهم ما يقارب راتبين إلى ثلاثة رواتب سنويًا خلال الأعوام الأربع الاخيرة، نتيجة تعطل صرف المستحقات أو تأخرها أو اقتطاعها.

هذا إلى جانب حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة، التي تُهدد أمن الجماهير وسلامتها، بينما يظلّ الخطاب القومي سيفًا مسلولًا يُستخدم في كل صراع محتدم، ينتظر من يرفعه ليقطع به رأس خصمه، في مشهد يعكس هشاشة البنية السياسية وغياب الأسس المدنية الجامعة.

إن ما يُطرح اليوم تحت عنوان "إقليم البصرة" لا يمتّ بصلة — لا من قريب ولا من بعيد — إلى النماذج الفيدرالية في العالم، كما أنه غير مرتبط بتحسين الأوضاع الاقتصادية لجماهير البصرة. بل إنه مشروع يُطرح كتحصيل حاصل لحرف الأنظار عن فساد النهب المنظّم الذي مارسته، وما زالت تمارسه، الأحزابُ والشخصياتُ المروّجة لهذا الإقليم. فعلى امتداد سنوات حكم هذه القوى، لم تقدّم تلك الأحزاب، ولا من يدور في فلكها أو يشاركها أفقها السياسي، أي مشروع اقتصادي حقيقي لمعالجة البطالة أو إيجاد حلول جذرية لمشكلة العاطلين عن العمل. بل على العكس، تعرّض المحتجون من العاطلين في البصرة، منذ حكومة حيدر العبادي ومرورًا بحكومة عادل عبد المهدي اللاحقة وصولًا إلى حكومة السوداني الحالية، إلى القمع والضرب والاعتقالات. كما شهدت البصرة موجاتٍ من الاغتيالات السياسية التي استهدفت المعارضين، وخصوصًا في صفوف النساء، في ظلّ مناخ أمني هشّ تُستخدم فيه القوة لإسكات الأصوات المنتقدة.

وإذا ما دققنا في الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذا المشروع، نجد الآتي: على الصعيد السياسي، وفي ظل كل احتدام للصراع على النفوذ السياسي والاقتصادي، يطلّ سيف المناطقية ليُستخدم أداةً في الصراع، ليس فقط داخل البصرة، بل أيضًا للتأثير على وعي جماهير المحافظات الأخرى، عبر تصوير التنافس بين القوى المتنفذة وكأنه تناقض بين سكان المدن والمحافظات، لا بين طبقة فاسدة مستحوذة وجماهير محرومة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فيُسهم هذا النموذج في تعميق الهوّة بين المحافظات والمدن، ويعيد تشكيل الغضب الشعبي باتجاه صراع مناطقي، بدل أن يبقى موجَّهًا نحو الفساد الحقيقي ومراكزه في السلطة ببغداد والبصرة. فيتحوّل النقاش العام إلى سرديات تُحمّل أبناء العمارة أو بغداد أو السليمانية أو دهوك او الأنبار او صلاح الدين مسؤولية الحرمان، وكأنهم هم من يستحوذ على خيرات البصرة دون وجه حق، بينما الواقع الذي يعرفه الجميع أن جماهير العراق، في كل مناطقه، تعيش الحرمان نفسه، وأن الاستحواذ على الثروة لا يتم إلا من قبل الأحزاب والقوى القومية والطائفية والإسلامية المتنفذة في السلطة، التي تحتكر الموارد وتُقصي الجماهير عن عدالة التوزيع.

وأخيرًا، إذا قُدّر للعراق أن يبقى جغرافيا موحّدة، فيجب أن يخضع لقانون واحد يُطبّق على الجميع دون تمييز. إن مشروع "إقليم البصرة" لا يقدّم إجابة على مشكلة البطالة، ولا يعالج نقص الخدمات، ولا يتصل بتحقيق الحرية أو المساواة. إنه مشروع مناطقي يُعاد إنتاجه على غرار المشاريع الطائفية والقومية التي مزّقت المجتمع العراقي، عبر تقسيم البشر وتعريفهم في العراق على أساس الهويات الضيقة، لكنه هذه المرة يُطرح تحت لافتة "الهوية المناطقية" بدلًا من الهوية الدينية والطائفية أو القومية. وهو سياسة تهدف إلى تكريس الهيمنة والاستحواذ على ثروات المحافظة، وضبط مفاصل السلطة فيها وفق مصالح ضيّقة، ليس اكثر.

إن مصالحنا تقتضي أن نتوحّد نحن العمال في البصرة قبل أي مدينة أخرى في العراق، وأن نفوّت الفرصة على محاولات دقّ الأسافين بيننا في أي مكان من العراق. وكذلك أن تتوحّد معنا الجماهيرُ المتمدنةُ، والتوّاقةُ إلى الحرية والمساواة، لإحباط هذه المشاريع المقيتة. وأن نوجّه بوصلة نضالنا، ونصال كفاحنا، نحو صدور من وضعونا في حالة الفقر المنظّم والإفقار الدائم، وأبقونا في دوّامة العوز والحرمان.

اتساع الإضرابات والاحتجاجات ضد....

الجماهير. فالجمهورية الإسلامية، وبحجّة العقوبات وخطر الحرب والهجوم الخارجي، توسّع أجواء عدم الأمان والعسكرة، وتضاعف نفقات التسلّح وأجهزة القمع ضد القاعدة الاجتماعية من جيوب الطبقة العاملة والمحرومين.

ايها العمّال، الناشطات والناشطون الشيوعيون من النساء والرجال، أيها الرفاق!

لا شكّ أنّه يمكن ويجب الوقوف في وجه هذا التوحّش المنفلت والاعتداء الشامل على معيشة الناس. إنّ أجواء الاحتجاج في المجتمع مرتفعة، ولا أحد يصغي إلى الوعود المتكرّرة والمنافقة للمسؤولين الحكوميين. إنّ القاعدة الاجتماعية في غليان ضد الفقر والغلاء والاستبداد والأجواء العسكرية. إنّ توجيه الاحتجاجات الجماهيرية في كلّ الساحات، من الإضرابات والاحتجاجات العمالية إلى الاحتجاجات اليومية للممرّضين والمتقاعدين والمعلّمين والطلاب والنساء... وصولاً إلى السجناء وعائلاتهم، هو عملكم، عمل الناشطين والقادة الراديكاليين في الطبقة العاملة، وعمل القادة والناشطين الشيوعيين في صفوف الفئات المحرومة.

إنّ الظاهرة الأهم في تنظيم الاحتجاجات الجماهيرية هي توحيد الفئات المحرومة وربطها ببعضها تحت مظلّة برنامج راديكالي وأهمّ المطالب العامة لتحسين الحياة ودحر آلة القمع والاستبداد الحاكم. لقد قلنا سابقاً أيضاً: «إنّ ما يجري اليوم في القسم المتقدّم من المجتمع، بين الناشطين والقادة الواعين في الطبقة العاملة، وقادة وناشطي الحركات الاحتجاجية والثورية، هو مهمة تنظيم صفٍّ حركي واسع ضد الفقر والبؤس في قلب أجواء انفجارية واحتجاجية واسعة في المجتمع».

أيها الرفاق!

إنّ العمّال والفئات المحرومة ينظرون إليكم وإلى دوركم القيادي في قلب الأوضاع الحسّاسة والاحتجاجية الراهنة. إنّ قيادة الاحتجاجات الجماهيرية وتوجيهها، من تحقيق انتصارات محدّدة إلى إنهاء الفقر والبؤس والقمع بشكل نهائي، هي مهمّتكم. ففي هذا المجتمع، تبذل البرجوازية الإيرانية وكذلك الحكومة ومتحدثوها جهوداً لتهدئة الأوضاع وإحباط الناس ودفعهم إلى القبول بالبؤس. كما أنّه لا يَقلّ عدد القوى اليمينية والمعادية للطبقة العاملة التي تحاول، بإمكاناتها المالية والإعلامية الواسعة، توجيه الاحتجاجات نحو مسار يلبّي مصالحها ومصالح الدول الرجعية والمعادية للعمال حتى النخاع التي تدعمها. إنّ التوجيه الواعي للاحتجاجات المحقّة للقاعدة الاجتماعية من أجل الرفاه والحرية، وتمريرها عبر الاختناقات والمنعطفات الحادّة المختلفة وإيصالها إلى النصر، هو على عاتقنا.

إنّ الحزب الحكمتي (الخط الرسمي) يدعو جميعكم، أيّها الرفاق، جميع قادة وناشطي الشيوعيين في الطبقة العاملة، والناشطين الراديكاليين في صفوف الممرّضين والمعلّمين والمتقاعدين، وحركة حقوق المرأة، والجيل الشاب والجامعات، إلى بذل جهدٍ مشترك من أجل توحيد وتنظيم وقيادة الاحتجاجات العمالية والجماهيرية في كلّ مكان.

الحزب الحكمتي (الخط الرسمي)
٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

حول -فاشية- روسيا و-ديمقراطية- الغرب! رد على رفيق

توما حميد

نشر أحد الرفاق مؤخراً على صفحته في «فيسبوك» تدوينة جاء فيها: «إن انتصار بوتين في أوكرانيا هو انتصار للفاشية في جميع أنحاء العالم، وتنتظر أوروبا فترة عصيبة بعد استسلام زيلينسكي». كثيراً ما تُستخدم كلمة «الفاشية» بشكل غير دقيق للإدانة السياسية، أكثر من استخدامها كمصطلح علمي لوصف نموذج حكم برجوازي محدد السمات. إلا أن هذه التدوينة لا تندرج في هذا الإطار، بل تساهم في نشر وهم مرتبط بمنظومة الغرب ونموذجه السياسي، مما دفعني إلى الرد على هذا التصور. ليس غريباً أن ينقل أكاديمي أو صحفي، خاصة في الغرب، مثل هذا التصور، ولكن بنظري يستحق أي شيوعي يقوم بتصوير الصراع في أوكرانيا على أنه صراع بين «الفاشية» و»الديمقراطية» أن يمنح وساماً من قبل الطبقة الحاكمة الغربية.

قبل كل شيء، ليست الديكتاتورية والسلطة الاستبدادية وشن الحروب وسلطة القائد المطلقة بالضرورة فاشية. فالفاشية ليست النموذج المفضل للبرجوازية في الحكم، لكنها تلجأ إليها أحياناً كملاذ أخير لإنقاذ نظامها. إنها استجابة البرجوازية وبديلها في زمن الأزمات، وهي محاولة الرأسماليين لحماية النظام الذي يخدمهم عندما يكون عرضة لخطر التفكك والانهيار. في فترات الأزمات الاقتصادية الكبيرة التي تهز المجتمع وتعرض الملايين للبطالة وانعدام الأفق، وعندما تواجه الطبقة العاملة تراجعاً هائلاً وسريعاً في مستوى معيشتها وتتعرض للإذلال، ويخسر الرأسماليون القدرة على تحقيق الأرباح عبر إنتاج وبيع السلع والخدمات، وتتصاعد التوترات والصراعات الاجتماعية والسياسية، وتتشرذم صفوف البرجوازية، وتصبح آليات الحكم التقليدية غير فعالة، وتفقد الأحزاب البرجوازية التقليدية (اليمين الوسط واليسار الوسط) نفوذها وقدرتها على معالجة مشاكل المجتمع، عندها يبرز بديلان رئيسيان: الحركة الاشتراكية والشيوعية الداعية لتجاوز الرأسمالية، والفاشية كبديل يميني متطرف للحفاظ على النظام الرأسمالي، ويتصارع البديلان بشكل شرس. فعندما يصبح النظام الرأسمالي نفسه موضع تساؤل، تكون وظيفة الفاشية هي توحيد الطبقة البرجوازية لمواجهة خطر التحول المجتمعي نحو اليسار والبديل الاشتراكي، خاصة عندما يكون هذا اليسار منظماً وقوياً. هنا تقرر البرجوازية، أو جناح منها، التخلي عن الديمقراطية البرلمانية والانتخابات والممثلين، والتحكم بكل شيء. باختصار، الفاشية هي ملاذ البرجوازية لإنهاء التناقضات وإخضاع الطبقة العاملة وإنقاذ النظام الرأسمالي من خطر الثورة الاشتراكية.

للفاشية عشرات السمات، لكن السمة الجوهرية هي تدخل حكومة يتحكم بها جناح سياسي يمثل أقصى اليمين البرجوازي، في وقت تبلغ فيه الأزمات والتناقضات درجة لا يمكن حلها بالطرق التقليدية، لدعم وتعزيز واستقرار واستمرارية الرأسمالية – رأسمالية القطاع الخاص – والتي تصل أحياناً إلى حد الاندماج بين الحكومة ورأس المال الخاص. يطلب كبار الرأسماليين والاحتكارات الدعم من الحكومة، وفي المقابل يدعمون الحكومة. تساعد الحكومة القطاع الخاص والرأسماليين، خاصة الكبار والشركات الاحتكارية، عبر تشديد الاستغلال داخلياً وخارجياً عن طريق:

١-

قمع والتخلص من النقابات أو استبدالها بـ»النقابات الصفراء

٢-التدخل في التجارة الدولية لصالح الرأسماليين المحليين، وتسهيل التصدير وعرقلة الاستيراد عبر وسائل مثل التعريفات الجمركية أو شن حروب لفتح أسواق جديدة أو الاستيلاء على موارد دول أخرى بالقوة.

٣-

التخلص من القوانين المكلفة للرأسماليين مثل قوانين البيئة والرفق بالحيوان.

٤-

دعم نمو الاقتصاد عبر الإنفاق على التسلح والعسكرة.

٥-

القضاء على الشيوعية والاشتراكية ومحاربة البديل الاشتراكي وتشويهه إلى أقصى الحدود، خاصة إذا كان تياراً قوياً قادراً على تحويل الوضع إلى وضع ثوري. فالفاشية هي محاولة لقمع الطاقة الثورية ورد فعل ضد الشيوعية والاشتراكية.

فرض هذا النموذج من الحكم، الذي هو عقد بين جناح برجوازي سياسي متطرف رجعي وبين رأس المال الخاص، للتغلب على إخفاقات النظام الرأسمالي، يتطلب أيديولوجية تستند إلى الوطنية المفرطة وأحياناً الوطنية العرقية، تدعو إلى «توحيد الأمة» و»حماية الأمة» و»تنقية الأمة» و»إعادة عظمة الأمة» و»العودة إلى تقاليد وقيم الأمة» و»حماية الهوية الحقيقية للأمة» و»تجديد طاقة الأمة» و»إعادة قوة الأمة عبر الوحدة» و»تطهير العرق» عبر القضاء على «الأعداء» في الخارج والداخل.

تقوم الفاشية بتقديس ماضٍ أسطوري. ويتم تلفيق تاريخ مليء بالعظمة والبطولة والتفوق الأخلاقي وإهمال الجانب المظلم للتاريخ، وتتحدث أحياناً عن عصر ذهبي في تاريخ البلد يجب السعي للعودة إليه. وتركز الفاشية على أن البلد هو أعظم بلد بين كل البلدان ولذلك من حقه سحق كل من يقوض عظمته. تقوم الفاشية بخلق وتقديس رموز محلية. يقدم النظام الفاشي نفسه كمنقذ ومخلص للوطن من المشاكل التي يواجهها والعودة للعصر الذهبي.

تحتاج الفاشية إلى القمع السافر لكل صوت معارض، خاصة الاشتراكيين والشيوعيين، وإعطاء صورة نمطية عن شرائح معينة في المجتمع وتحويلهم إلى كبش فداء (مثل اليهود والغجر والمهاجرين وأصحاب العاهات والمثليين وغيرهم) باعتبارهم مسؤولين عن أمراض المجتمع. والفاشية حركة عنيفة تبرر العنف والحرب بحجة الأمن القومي والصراع مع الشر. وتقوم بتوظيف الخوف والإقصاء وشيطنة «الأعداء» بشكل منهجي ومبرمج. تلجأ إلى خلق أعداء خارجيين على شكل دول أو حركات أو حتى شخصيات، وتشن حروباً عسكرية أو اقتصادية أو سياسية على دول أخرى، فالحرب جزء مهم من الأيديولوجية والحكم الفاشي لأنها تحل مشاكل لا يمكن حلها سلمياً. تحول الفاشية الصراع ضد «الأعداء» إلى صراع من أجل الوجود، وعادة ما تصور البلد كضحية. تعطي صورة نمطية عن سكان البلدان الأخرى في أحسن الأحوال على أنهم عدائيون أو يسيئون الحكم أو يسيئون استخدام أراضيهم ومواردهم الأولية.

يرافق هذا كله حملة إعلامية ضخمة تقدم الحركة الفاشية كحركة فوق-طبقية تتحدث باسم الوطن وحبه وباسم «الشعب» أو عرق معين، أي تجعل من «الوطنية» و»حب الوطن» و»العرق» غطاءً يحجب الحقيقة المتمثلة في حماية النظام الرأسمالي من الانهيار وحماية مصالح الرأسماليين. هذه الدعاية مهمة جداً، لأن مشاكل المجتمع الحقيقية لا علاقة لها بالعدو الذي تحدده الفاشية، سواء كان أجانب أو شرائح مجتمعية، كما حدث في ألمانيا تحت حكم هتلر، وإيطاليا تحت حكم موسوليني، وإسبانيا تحت حكم فرانكو.

إن إحضار البديل الفاشي للتعامل مع الأزمة وتوحيد البرجوازية وإنهاء التوترات يتطلب «رجلًا قويًا»، قائداً ديماغوجياً يتجاوز المؤسسات، لأنه – حسب الدعاية الفاشية – هو القادر على التغلب على المشاكل وإنقاذ المجتمع من الخطر، وهو الذي يعرف الصحيح من الخطأ. فحسب هذه الرواية، القادة العظام هم مصدر كل تغيير في التاريخ ويتم محو دور الحركات الاجتماعية. يصل الجنون الأيديولوجي أحياناً إلى مراحل ترتكب فيها الفاشية فظائع غير ضرورية لحماية سلطة رأس المال، وتستخدم عنفاً بلا أي قيود أخلاقية أو قانونية.

الفاشية هي حركة شعبوية تهدف إلى إخضاع الصراع الطبقي – فهي لا تعترف بالطبقات، بل ولا تعترف باليمين واليسار أصلاً – وهي عدو لدود للاشتراكية، تقسم البشر إلى مراتب وتقدس الهرمية الاجتماعية، وهي في معظم الأحيان عنصرية تقدس العرق وتقسم البشر إلى أعراق «عليا» و»دونية».

تدعم الفاشية النزعة المحافظة والمحلية والدينية والذكورية، وتشيطن حياة المدينة وتقدس حياة القرية حيث يتم «العمل الحقيقي». تدعي الفاشية معاداة «النخبة» وهي ضد التغيير وضد الفن والثقافة والمفكرين والنخبة الثقافية والتعليم وخاصة التعليم العالي والعلم (خاصة العلم الذي لا يخدم مصالحها). ترفض التفسير المعقد والجدلي والديالكتيكي للأحداث والظواهر وحتى ترفض الحقيقة فالحقائق تخضع للاعتقادات. لا تعترف الفاشية بعالمية حقوق الإنسان أو بأن للبشر قيمة متساوية، بل تعتبر المساواة (مثل مساواة المرأة) مشكلة، وتنظر للإنسان كأداة للعمل والإنتاج تخضع مصالحه لمصالح «الوطن». تعتبر أن دور المرأة هو في البيت لإعادة إنتاج سكان البلد «العظيم» أو العرق المسيطر والمفضل. تقدس الاستغلال والملكية الخاصة وتعادي المنفعة العامة والخدمات الاجتماعية مثل التعليم الحكومي. تركز على محاربة الجريمة التي تصبح فرصة لقمع المجتمع.

بعد هذا الشرح، يتضح مدى سطحية الفكرة الواردة في تلك التدوينة. فأي انتصار للفاشية يمكن الحديث عنه في حرب أوكرانيا؟ المسائل أعقد من أن نصور انتصار روسيا على الغرب على أنه انتصار للفاشية.

قبل كل شيء، الصراع في أوكرانيا هو صراع بين روسيا والغرب، وليس بين روسيا وأوكرانيا فقط، كما يعترف فولوديمير زيلينسكي نفسه وقادة الغرب. إنه صراع متعدد الأوجه بين قوى رأسمالية لإعادة صياغة خريطة القوى العالمية. إبان انهيار الاتحاد السوفيتي، حدث اتفاق بين روسيا (الاتحاد السوفيتي) والغرب على وحدة ألمانيا، مقابل ألا يتقدم الناتو شبراً واحداً شرقاً، لكن الناتو ضم ١٣ دولة بعد ذلك. قادة روسيا كانوا يحذرون على مدى ٢٠ سنة أنهم لن يقبلوا بوجود صواريخ الناتو على حدودهم، وأن دخول أوكرانيا وجورجيا للناتو هو خط أحمر

هل يستطيع هذا الرفيق أن يفسر لنا لماذا كل هذا الإصرار من الغرب على ضم أوكرانيا ونشر قواته فيها؟ ولماذا دبر انقلاب ٢٠١٤ في أوكرانيا؟ ولماذا افتتحت السي آي إيه عشرات المراكز السرية في أوكرانيا، بما فيها منطقة دونباس؟ المسألة واضحة: هي محاولة من الغرب لمنع بروز أقطاب جديدة وإدامة هيمنته على العالم. كان للغرب تكتيكان لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في الاستفراد بالصين وخنقها: الأول هو إضعاف روسيا وتفتيتها. لقد جرّوا روسيا عمداً إلى الحرب في أوكرانيا. هذه ليست نظرية مؤامرة، فقد تحدث أكثر من قائد غربي بارز، خاصة في أمريكا، عن هذا وعن تقسيم روسيا إلى ١٥٠-٢٠٠ دويلة. هل نتذكر قول السياسي الأمريكي جون ماكين: «روسيا هي محطة بنزين تمتلك أسلحة نووية تتنكر كدولة، ويجب هزيمتها وتدميرها»؟ الغرب يريد روسيا ضعيفة كروسيا بوريس يلتسين تستسلم له. يتحدثون بصراحة عن أن أمريكا هي من أشعلت الحرب في أوكرانيا. يقولون: «يجب أن نحارب روسيا إلى آخر أوكراني». ويقول السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام: «الأموال التي صرفت على الحرب الأوكرانية هي أفضل استثمار قامت به أمريكا، لأن أمريكا تحارب روسيا وتضعفها دون أن تقدم أي دماء». وعندما فشل هذا التكتيك وظهرت بوادر هزيمة الغرب، صاروا يحاولون استمالة روسيا. ليس للإدارة الأمريكية مانع من تقديم أوكرانيا ككبش فداء مقابل كسب ود روسيا وبوتين لفصلها عن الصين. من ناحية أخرى، هل ما يقوم به الغرب أقل فاشية مما تقوم به روسيا؟ هل رأينا ما تقوم به إسرائيل بدعم من الغرب؟ ما يحدث في فلسطين هو نتاج قناعة بتفوق عرق على آخر. الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في فلسطين لا يختلفان عن الهولوكوست. ألا نسمع عن نية أمريكا مهاجمة فنزويلا؟ هل الموضوع متعلق حقاً بالمخدرات؟ هل مادورو رئيس عصابة مخدرات؟ لماذا أوصلوا داعش إلى الحكم في سوريا؟ لماذا يتدخلون في أرمينيا وأذربيجان؟ هذه هي الفاشية بعينها، وهي عودة للاستعمار القديم. يعيش ٦٠٪ من سكان الدول الفقيرة تحت نوع من الحصار الاقتصادي الغربي.

يتم في الغرب اعتقال المحتجين ضد الإبادة الجماعية أو لمجرد تأييد فلسطين أو ارتداء الكوفية الفلسطينية. ويستخدمون «الموالات» للفلسطينيين كشتيمة وتهمة. يقومون بتوقيف الصحفيين بمجرد السفر إلى دول غير مرغوب بها مثل روسيا. أول إجراء قام به الغرب بعد حرب أوكرانيا هو منع كل وسائل الإعلام الروسية، سواء المؤيدة أو المعارضة للنظام.

لقد وصل الأمر بـ دونالد ترامب وحركة «ماغا» إلى إنكار الإبادة الجماعية ضد السكان الأصليين والعبودية والعنصرية المنهجية. إن انهيار الوضع المعيشي لأبناء العرق الأبيض في أمريكا ليس بسبب النمو غير المتكافئ للرأسمالية ونقل الإنتاج إلى الصين والبلدان الأخرى بل بسبب سياسة «التنوع والمساواة والشمول» أي بسبب إعطاء الفرص للنساء والسود وذوي العاهات. يقوم ترامب بإرسال مليشيات (آي إس) لاحتلال المدن لأن المدن التي تدار من قبل المعارضة هي في «فوضى».

يتحدث ترامب وكثير من قادة الغرب عن المهاجرين كغزاة، ومجرمين، وتجار المخدرات وإرهابيين ومغتصبي النساء والأطفال.

نتذكر كيف قال جوزيف بوريل، الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي: «إن أوروبا حديقة، لقد بنينا حديقة، أفضل مزيج من الحرية السياسية والرخاء الاقتصادي والترابط الاجتماعي استطاعت البشرية أن تبنيه، لكن بقية العالم ليس حديقة تماماً، بقية العالم.. أغلب بقية العالم هو أدغال». وأضاف: "الأدغال يمكن أن تغزو الحديقة، وعلى البستانيين أن يتولوا أمرها، لكنهم لن يحموا الحديقة ببناء الأسوار، حديقة صغيرة جميلة محاطة بأسوار عالية لمنع الأدغال لن تكون حلاً، لأن الأدغال لديها قدرة هائلة على النمو، والأسوار مهما كانت عالية لن تتمكن من حماية الحديقة، على البستانيين أن يذهبوا للأدغال، على الأوروبيين أن يكونوا أكثر انخراطاً مع بقية العالم، وإلا فإن بقية العالم سوف تغزو أوروبا».

من ناحية أخرى، ما الجيد في نظام زيلينسكي؟ أعلنوا أن قيمة المساعدات الغربية لأوكرانيا بلغت ٣٨٥ مليار دولار، لكنها في الحقيقة تقترب من التريليون دولار، وتم اختلاس ما بين ٥٠ إلى ١٠٨ مليار دولار منها حسب الإعلام الرسمي الغربي. والآن أعلن الغرب عفوًا عامًا عن القيادة الأوكرانية عن كل فساد، لأنه يريد موافقة أوكرانيا على خطة ترامب. أمريكا تريد تجنب «لحظة سايغون» أو «لحظة كابول» جديدة. هل نعتقد أن ترامب يحب السلام؟ إنهم على يقين من أن الغرب سينهزم في أوكرانيا، ويريدون تفادي هذه الهزيمة وتسويتها بأي شكل. لذلك نجد ترامب يتملق لبوتين قائلاً إنه رجل ذكي وقوي... إلخ. إنه يريد التخلص من هذه الورطة. يريدون تطبيق خطة كيسنجر المعاكسة: استمالة روسيا من أجل الاستفراد بالصين، كما فعل كيسنجر في السبعينيات باستمالة الصين من أجل الاستفراد بالاتحاد السوفيتي.

رفيق، بلغت الديون السيادية الأمريكية ٣٨ تريليون دولار، الطبقة الحاكمة مرعوبة من هذا الوضع، وخائفة من يوم قد لا يقرضهم فيه أحد، فينهار اقتصادهم. هدفهم هو العودة إلى الفاشية وإخضاع الطبقة العاملة الأمريكية، واستعمار دول غنية بالموارد مثل فنزويلا. يتحدثون بشكل علني: «إذا سيطرنا على نفط وذهب ومعادن فنزويلا النادرة، سنجني ١٨ تريليون دولار» – أي نصف ديون أمريكا تقريباً. ويريدون احتلال غزة. هذه خطتهم. الاتحاد الأوروبي يريد تشنجاً مع روسيا من أجل زيادة الإنفاق العسكري وقمع الطبقة العاملة.

موقف هذا الرفيق من حرب أوكرانيا يشبه موقف اليسار الهامشي من حرب الخليج، حين قالوا إن الحرب كانت بسبب احتلال العراق للكويت. هذا تصوير سطحي.

العالم أكثر تعقيداً من وصف روسيا بالفاشية والغرب بالديمقراطية. يبدو أن هذا الصديق مقتنع بالدعاية الغربية القائلة إن روسيا ستهاجم أوروبا بعد انتهاء الحرب في أوكرانيا. في الحقيقة، هذه بروباغندا سخيفة. فقبل أيام، كانوا يقولون إن روسيا تنزع أشباه الموصلات من الثلاجات والغسالات لتشغيل صواريخها! إنهم يخسرون الحرب، وجيشهم منهار، وقيادتهم سيئة... إلخ، وفي نفس الوقت يقولون إن روسيا تخطط لغزو أوروبا! كيف لروسيا أن تغزو أوروبا؟ أعتقد أن القيادة الروسية ذكية بما يكفي لتعرف أنه ليس من مصلحتها وليس لديها القدرة على غزو أي دولة أوروبية. هذه حجة الطبقة الحاكمة في الغرب للانتقال إلى اقتصاد الحرب والخروج من الأزمة الاقتصادية.

من المؤسف أن نصور انتصار طرف على أنه انتصار للفاشية، بينما انتصار الطرف الآخر انتصار ضد الفاشية، أي لـ «الديمقراطية». هل علينا أن نبكي على هزيمة أحد هذين الوحشين، روسيا أو الغرب؟ كلا.

ما الذي صدر عن الطبقة الحاكمة الغربية في العقود الثلاثة الماضية يمكن أن يكون موضع دفاع من الشيوعيين؟ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وضعف خطر الاشتراكية، تمت مصادرة حتى حرية التعبير في الغرب. وصلت المراقبة الأمنية والرقابة إلى حد مخيف. هناك هجمة مرعبة على حقوق الطبقة العاملة. والآن هناك محاولة للعودة إلى الاستعمار التقليدي، أي غزو الدول الأخرى والاستيلاء على مواردها وأسواقها. نحن على أبواب حرب عالمية بسبب الطبقة البرجوازية في الغرب التي تريد الحفاظ على هيمنتها العالمية.

هناك محاولات عديدة لإخفاء حقيقة أن الفاشية أداة طبقية، ونموذج حكم تستخدمه البرجوازية لحماية نظامها عبر إخضاع الطبقة العاملة. يتم الحديث عن الفاشية باعتبارها «فكرة» وليس «عملاً» طبقياً. أحياناً يتم استخدام الفاشية كمرادف للاشتراكية أو الشيوعية. الإعلام الأمريكي ماهر خاصة في هذا المجال. لكن هناك أيضاً محاولات لاختزال الفاشية إلى مجرد استبداد أو نظام «الرجل القوي» بشكل عام.

ليس هناك شك بأن الغرب في أزمة عميقة، وهناك خطر حقيقي للتوجه نحو الفاشية للخروج من هذه الأزمة. إن الطريقة التي يتحدث بها ترامب والعديد من قادة الغرب عن المهاجرين والأجانب و»دعاة العالمية» لا تختلف عن الطريقة التي تحدث بها هتلر عن اليهود والغجر والروس. الأوصاف المهينة للأجانب هي نفسها. العداء للشيوعية والاشتراكية والماركسية والنقابات والأجانب والأقليات والنساء هو نفسه. دعوة «إعادة عظمة الوطن» و»تحرير» مؤسساته ونظامه التعليمي وإعلامه من اليسار والماركسيين هي نفسها. الدعوة إلى إعادة الماضي الذي دمره الشيوعيون واليسار هي نفسها. الحديث عن تدمير الحياة الأسرية عبر المثلية وطريقة تربية الأطفال وتعليمهم هو نفسه. الحديث عن بعض الأعراق باعتبارها مصدراً للجريمة والكسل هو نفسه. الحديث عن العمل الشاق كفضيلة هو نفسه. يقوم الغرب اليوم بإعادة كتابة التاريخ كما يحدث مع كل الحركات الفاشية. تقول كايا كالاس، الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي: «الجانب الروسي هو المشكلة، أعني روسيا هاجمت أكثر من ١٩ دولة على مدى المائة عام الماضية، وهاجمت بعضها ثلاث أو أربع مرات»، بينما لم تهاجم أي من هذه الدول روسيا». إن الاستنتاج الخاطئ الذي قد يُستخلص من هذه التدوينة هو أن على الشيوعيين الاصطفاف مع الغرب ضد روسيا. هذا وهم. هذه ليست شيوعية. الفاشية لا تُهزم بالوقوف مع الغرب. فقط طبقة عاملة منظمة بقيادة تيار شيوعي واشتراكي يمكنها هزيمة الفاشية في كل مكان.